

الحركة السياسية الفلسطينية

* حيدر عوض الله

اليسار الفلسطيني: أوضاع صعبة ومهام ثقيلة

ومميزة في النشاط الاجتماعي والسياسي، وخصوصاً بعد الانعطاف الجذرية في مسيرة المشكلة الفلسطينية، والمتمثلة في ولادة السلطة الفلسطينية.

وإذا استثنينا الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تشكل في إطار ملاسبات تاريخية وقومية فريدة، فإن الحركة اليسارية المنظمة كلها تشكلت وتبلورت بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ولا يمكن ظلم هذه الحركة بإخضاعها لمعالجات فكرية واجتماعية صارمة لتبيان يساريتها، لأنها، كما تشير ملاسبات التأسيس، كانت حركات وتحركات مبنية على حماسة الوطنية الفلسطينية في وجه مظاهر العجز والهزيمة التي جاءت بها هزيمة حزيران/يونيو، وكان من الطبيعي أن يتأثر المؤسسون بالاتجاهات السياسية الفكرية التي كانت مؤثرة في الوقت ذاته. ولحظنا جميعاً فلسفة التأسيس لهذه الحركات، ثم مبررات الانشقاق، وهي في نهاية التحليل انشقاقات وتأسيسات استعملت الغطاء

في إطار الحديث عن اليسار الفلسطيني تتفجر جملة من الإشكاليات والتساؤلات تطال بالضرورة قضايا جوهرية لا يمكن القفز عنها، لأنها تحدد، بهذا القدر أو ذاك، جوهر اليسار ذاته. فهي قضايا ذات طبيعة بنيوية تتناول الجذور الاجتماعية والفكرية المتنوعة لهذا اليسار في إطار بنية اجتماعية عامة متخلخلة وأقرب إلى الهيولى منها إلى التوضع والاستقرار، بحكم المشكلة الفلسطينية وما نجم عنها من تداعيات هائلة مست بصورة جذرية البنية السكانية والاجتماعية والاقتصادية لـ "المجتمع الفلسطيني" الذي تشظى إلى مجتمعات بحكم النكبة وتداعياتها المستمرة حتى اللحظة. نحن، إذاً، أمام قراءة لا يمكن لأدوات القياس الكلاسيكية أن تحللها أو تضبط إيقاعها فرزاً أو تصنيفاً. إننا أمام حالة متخيلة عن اليسار أكثر مما هي حالة وجود فعلي يسهل رصدها في تجليات اجتماعية واقتصادية وفكرية وأخيراً سياسية واضحة ومميزة. ومع هذا، فإن الخروج بمقاربات تلحظ هذه العوامل كلها مجتمعة يمكن أن يفسر حالة اليسار الراهنة، وما إذا كان قادراً على التبلور أو التشكل كقوة ملحوظة

(* عضو المكتب السياسي في حزب الشعب الفلسطيني).

جرى تشويه آخر للتراتب الاقتصادي والاجتماعي، فتحوّلت الكتلة العمالية إلى "طبقة وسطى" استهلاكياً مقارنة بالبورجوازية الصغيرة. وبدلاً من أن يتحول هذا الوضع الفريد لأكبر كتلة اجتماعية إلى مقدمات لاستنهاض اقتصادي، تحوّل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع استهلاكي من الدرجة الأولى بسبب البذخ والكنز السلبي. أمّا من الناحية الاجتماعية وارتباطها بالنشاط الاقتصادي، فإن الفلسطينيين لم يستطيعوا أن يطوروا علاقاتهم وهيكلتهم الاجتماعية، على الرغم من التناقض والازدواجية اللذين نجما عن ارتباط "المجتمع الفلسطيني" بالمجتمع الإسرائيلي المتمدن، وعدم قدرة هذا الأخير على التأثير في نسق العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، إذ بقيت "العائلة الممتدة" تشكل السمة الأبرز للمجتمع الفلسطيني، أي السمة العشائرية. وفي إطار هذه البنية الاقتصادية والاجتماعية اقتصر دور القوى والمنظمات السياسية، وخصوصاً "اليسارية"، على تحشيد الجماهير وتأطيرها، وهي الكتلة غير المتعينة طبقياً في مواجهة الاحتلال، كما أن الفرز والاصطفاف السياسيين اللذين أحدثهما نشاط هذه القوى والمنظمات في أواسط الجماهير لم يتخذ أي بعد اجتماعي.

قيام السلطة والبنية الاجتماعية الجديدة

إن الانعطاف الحاسمة في البنين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة حدثت بقيام السلطة الفلسطينية، إذ على الرغم من التداخل العميق الذي أحدثته قيام السلطة الفلسطينية بين النضالين الوطني والاجتماعي، فإن وظيفة السلطة في إدارة حياة السكان الفلسطينيين أحدثت تحولات بالتدرج في البنين الاجتماعي، أدت إلى تصدّع الروح المعنوية

الفكري لضمان التميز أو البحث، على صعيد القوى العالمية، عن سند وتحالف يمكنانها من الاستمرار ليس إلا، وكلنا نذكر عبارات "اليسار القومي"، ثم "اليسار الماركسي اللينيني"، ثم "اليسار الماوي". والحقيقة الوحيدة التي يمكن وصف هذه الحركات بها هي أنها حركات وطنية لا أكثر ولا أقل، وكل اجتهاد في "يسرنة" هذه الحركات لا يفعل في الحقيقة سوى زيادة البلبلة. هذا في الإطار الذاتي، أما موضوعياً، فلم يكن في الإمكان، أصلاً، بناء يسار اجتماعي تحت سيطر التشرد والبحث عن الذات في خضم معركة التحرر الوطني بمواصفات الكارثة الفلسطينية.

والثابت هنا أن الشعب الفلسطيني المنكوب لم يتمكن من تطوير وجوده النوعي، أي تطوير هيكله السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن في الشخصية الجمعية الفلسطينية لم يتطور موضوعياً سوى هويتها السياسية. وهذا الوضع الفلسطيني، على صعيد الأراضي المحتلة، أو في الخارج، ساهم في توليد حركة سياسية على شاكلته، أي حركات وقوى لم تولدها حاجات النشاط الاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني، وإنما ولّدتها موضوعياً حاجات النضال السياسي التحرري، الأمر الذي يفسر كثرة القوى والمنظمات الفلسطينية التي كانت تكفي عملية عسكرية ضد إسرائيل وتبني الكفاح المسلح كي تكتسب أي منها الشرعية. هذا على المستوى السياسي العام، أمّا على المستوى الاجتماعي، فقد نشأت أوضاع اجتماعية شديدة التعقيد والتشوه والتشابك في الوقت نفسه، كما أن المجتمع الفلسطيني عانى حالة ميوعة وتشوّه في اصطفافه الاجتماعي.

لقد أدى الإفكار المنظم للشعب الفلسطيني إلى تحويل الكتلة الضخمة من السكان القادرين على العمل إلى سوق العمل الإسرائيلية. وبسبب الأجرة العالية نسبياً التي يتقاضاها العمال،

متعارضة ثورية تمثل مرحلة التحرر الوطني بممثلها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)، وأخرى محافظة تتمثل في السلطة الفلسطينية. وبسبب هاتين المتعارضتين تولدت طائفة مهمة من الإشكاليات والتشوهات التي ضربت بقوة إمكانات الفرز الاجتماعي والتخندق الطبقي.

تداخل الوطني بالاجتماعي

لم يفلح اليسار برمته وبألوانه الفكرية المتعددة في أن يجد حلاً جديلاً لمعادلة جدلية اسمها "تداخل الوطني بالاجتماعي". فحتى المؤسسات والأطر الجماهيرية التي بناها اليسار، وفي مقدمهم الشيوعيون، في سياق تعزيز صمود المواطنين على الأرض الفلسطينية المحتلة وتثبيت حضورهم على أرضهم، وكي تكون رئات للعمل الجماهيري المنظم، انفصلت بمجملها عن أحزابها السياسية جرّاء ضغطين هائلين: الأول دواعي التمويل الأجنبي وحاجاته، والثاني تطور طموح قياداتها ونخبها إلى أداء دور سياسي مستقل عن الأحزاب المؤسّسة، بدعم وتشجيع مباشرين من المانحين لأسباب لا تحتل هذه المقالة الإحاطة بها. وبهذا الانسلاخ المؤثر لرئات اليسار الجماهيرية عن حزبها، انعزل اليسار عن الفئات الاجتماعية المستهدفة، وازداد انكماشه، وازدادت قوقعته التنظيمية صلابة. إن الميوعة في النظام الاجتماعي الفلسطيني، أي عدم تبلور كتلة اجتماعية واضحة الهوية والمصالح تنتج منها حركة سياسية معبرة عنها في مواجهة كتل اجتماعية مضادة لها بالمصالح والأهداف، أدت إلى تناقض جوهرى في الخريطة الاجتماعية للأحزاب الفلسطينية عامة، واليسارية خاصة، لجهة تمثيل كتل وفئات اجتماعية متنوعة ومتناقضة في مصالحها الاجتماعية

للجماهير الفلسطينية، وخيبة أملها الثقيلة من انحسار الطموحات الكبيرة التي رسمتها القيادة الفلسطينية لمستقبل الأراضي الواقعة تحت إدارتها، في ظل التراكم السيئ الذي جرى إحداثه على مستوى استحقاق الاستقلال، من جهة، واستحقاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى، إذ أدت سياسات السلطة، وخصوصاً في مجال التوظيف الذي اتخذ في معظمه طابعاً سياسياً بغية توسيع قاعدتها الشعبية، إلى تحميل "الاقتصاد" الفلسطيني الهش أصلاً، فاتورة ضخمة من رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين، فتحولت الوظيفة العمومية، ولا سيما في درجاتها العليا، إلى ما يشبه الرشوة. وهذه السياسة قلبت أولويات التنمية رأساً على عقب، بدلاً من أن تتحول أموال الدعم إلى استثمار جدي وتأسيس للبنى التحتية، هُدرت هذه الأموال لتغطية نفقات جارية للبنى البيروقراطية الضخمة، وأضرت بمصالح فئات عريضة ومتنوعة من الجمهور.

لقد وفرت هذه البيئة الاجتماعية - السياسية الجديدة فرصة لقوى اليسار، أولاً لجهة الانتقال من الخطاب النظري إلى الترجمة الفعلية لبرامجها، وثانياً لجهة الالتحام والتعبير المباشر عن حاجات من تمثلهم اجتماعياً. إلا إن تأثير العادات السياسية التي نهضت عليها هذه القوى ظل هو الأبرز في سلوك هذه القوى، وظل الصراع السياسي بشأن الواجهة الوطنية العامة هو المحرك الرئيسي لاصطراع أو اصطفاف هذه القوى مع من يدير السلطة. ولم يتصد هذا اليسار بصورة منهجية ومستمرة لمفاعيل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنشاط السلطة في فئات عريضة وواسعة من جمهورها. وهذا الوهن اليساري في مواجهة مهامه التقليدية سببه جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية، فموضوعياً انحسر المشروع الوطني الفلسطيني بين متعارضتين كبيرتين،

العمودي في الحركة السياسية الفلسطينية أدى إلى تداعيات هائلة على الوضع الفلسطيني، ليس من جهة أضراره المباشرة على الوحدة الوطنية كمطلب أساسي لا غنى عنه في مرحلة التحرر الوطني فحسب، بل على النظام السياسي الفلسطيني الذي أخذ يحبو في اتجاه الشرعيات الانتخابية أيضاً. فبسبب ذرائع سياسية شتى، أغلبها صحيح، جرى وأد شبه كامل للديمقراطية السياسية، وبدأت تنمو، وبطرق متسارعة، نزعات ديكتاتورية معادية للديمقراطية، إحداهما بلبوس "إسلاموي" في غزة، والأخرى بلبوس "علماني" في الضفة. فبذريعة مبرر عدم تحويل الانقسام السياسي والجغرافي إلى انفصال، جرت تصفية أشكال الشرعيات الانتخابية، بما فيها الانتخابات البلدية؛ وانسحب الأمر على الاتحادات الشعبية والمهنية التي أُعيد إنتاجها في نظام بانس ومضحك للكوتا، كالاتحاد العام للمرأة ونقابة الصحفيين واتحاد الكتاب. ومن المؤسف أن اليسار الفلسطيني لم يغادر مربع الشعاراتية، وتورط في أكثر من موضع في نظام الكوتا هذا.

شكليات مؤسسات منظمة التحرير

إن الأمر الخطر في المعادلة الراهنة هو أننا أمام انهيار في البنى السياسية التي ظلت على وهنها حاضرة في المشهد الدستوري. فعلى الرغم من اعتبار حركة "فتح" صاحبة السلطة في الضفة الغربية، فإنها لا تحكم بالمعنى الفعلي، بل إن حكم السلطة الحقيقي تديره نخبة صغيرة تمكنت بحكم موقعها السياسي والوظيفي من إدارة السلطة بعيداً عن مصالح القاعدة الشعبية لحركة "فتح" نفسها؛ إن آليات الحكم والهيمنة في الدول النامية والشمولية تكاد تعيد نفسها، لكن هذه المرة "بخصوصية" فلسطينية. والأمر نفسه ينسحب على منظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت مؤسسة

والاقتصادية، فضلاً عن التشوهات الاجتماعية والحضرية التي ينتجها الريف والمخيم كأحزمة فقر تؤدي دوراً سياسياً واجتماعياً وأخلاقياً مشوهاً.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن "اليسار"، وعلى تنوعه، ما زال يعتقد أن الأوضاع ناضجة تماماً لولادة حركة سياسية جامعة له، على الرغم من تعثره أكثر من مرة في بناء هذا الإطار، لأسباب عديدة تم ذكرها، علاوة على "التشاطر" الفصائلي الذي اجتهد في استغلال بعض الأشكال الوحدوية لتحقيق مكاسب تنظيمية صغيرة مباشرة، انهارت لاحقاً. إن مهمة توحيد اليسار تبدو اليوم شبه مستحيلة على الرغم من الحاجة الملحة إلى إطار كهذا في ظل مخاطر تفكك النظام السياسي الوطني جزاء الصراع الطاحن بين القوتين الرئيسيتين: حركتي "حماس" و"فتح"، لأنه، أي "اليسار"، لم يصنع وجهته في أتون معارك اجتماعية وفكرية واضحة ومباشرة، وإنما نما نظرياً على أساس اصطفايات - برنامجية وأيديولوجية ليس إلا. ففي الوقت الذي اكتظت برامجه بالدعوات إلى تمكين الفئات الكادحة والفقيرة، كانت قوة سياسية مصنفة رجعية ومحافظة، أي حركة "حماس" المؤمنة بالتراتب الطبقي كقدر ميتافيزيقي، تُقدّم من خلال عشرات الجمعيات الخيرية، إجابات ملموسة لمشكلة كتلة كبيرة من السكان فقيرة ومحتاجة. وفي إطار هذه المعركة غير المتكافئة بين البيانات اليسارية والكوبونات الحمساوية، استطاعت حركة "حماس" أن تصوغ قاعدتها الاجتماعية المعدة تكتيكياً لرفعها إلى السلطة، وقد دلت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية، وبصورة غير قابلة للطعن، على الهوة غير القابلة حالياً للردم ما بين برامج اليسار وتخيالاته الاجتماعية وبين الواقع المعقد للمجتمع الفلسطيني، بما في ذلك مصادر اليسار الاجتماعية الكلاسيكية. كما أن الانقسام

كبيرة امتدت ممّا قبل قيام السلطة إلى ما بعدها، والسبب الرئيسي وراء تعرج هذه العلاقة هو سلوك "فتح" المباشر في إدارة السلطة الفلسطينية، إذ وجد اليسار نفسه أمام حركة انفتحت شهيتها المطلقة للسلطة، والهيمنة عبرها، على جميع مناحي الحياة، وانصبّ اهتمامها على السيطرة الكاملة على إدارات السلطة، جاعلة من الوظيفة العامة ليس وسيلة للمكافأة والولاء السياسي المباشر لقياداتها فحسب، بل استعملت المال - الحصص المالية لقوى منظمة التحرير من الصندوق القومي - أداة في التأثير في مواقف هذه القوى أيضاً. إن موقع حركة "فتح" التاريخي في قيادة الحركة الوطنية المعاصرة، والذي صاغته ملابس متنوعة، نَمَى لديها ميولاً استفرادية وفوقية في العلاقة مع القوى الأخرى، جعلتها تتحلل بالتدرج حتى من منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها عبئاً لا لزوم له، وخصوصاً بعد هيمنتها المطلقة على السلطة. وقد أدى سلوك "فتح" إلى نفور القوى الأخرى، ولا سيما قوى اليسار التي انقسمت، بدورها، بشأن الموقف من سلوك "فتح" وطرق مواجهته: فالجبهة الشعبية المعارضة لحركة "فتح"، أكان ذلك من جهة رؤيتها إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أو إلى شكل ونتائج إدارتها للسلطة، راحت تبحث عن صيغ تحالفات جديدة، وإن تكن تكتيكية، لمواجهة الوضع القائم، فوجدت في حركة "حماس" "حليفاً" يمكن "استعماله" في مواجهة النظام الرسمي الفلسطيني، على اعتبار أن الحلقة المركزية هي مواجهة سلوك "فتح" تجاه العملية التفاوضية، وتجاه إدارتها للمجتمع الفلسطيني. وقد اختطت الجبهة الديمقراطية التكتيك نفسه وإن بحدّة أقل، أمّا حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً) فاتخذت علاقته بحركة "فتح" والسلطة مساراً متعرجاً بدأ برفض الدخول في السلطة والاعتراض على النهج التفاوضي حتى إعادة

شكلية لا علاقة لهيئاتها بتقرير مصير العمل الوطني الفلسطيني ووجهته، بل إن حتى اللجنة التنفيذية التي من مهماتها الإشراف والمرجعية على السلطة والأداء السياسي برمته، تحولت إلى هيئة للعصف الذهني، وهي غير مقررّة في مجريات الأمور! وعلى الرغم من تملل ممثلي اليسار في اللجنة التنفيذية من هذا الوضع، فإننا لم نسمع عن أي جهد ذي معنى للتأثير أو الضغط لتجاوز الحالة الراهنة! وجميع الدعوات التي أُطلقت لإصلاح المنظمة بقيت عبارات محقة، لكن غامضة وغير مقرونة بجهد أو خطة قابلة للتنفيذ.

إننا أمام حالة عجز مطبق للحركة السياسية الفلسطينية، وفي مقدمها اليسار، عن التأثير في مجريات الأمور، بما في ذلك قدرتها على حماية وجودها من التآكل المستمر في مكانتها وتأثيرها في تطورات الوضع الراهن. لقد عجزت قوى اليسار عن شق طريق واضح وخاص بها، ولم تفلح حتى في إثارة أي نوع من الحراك الاجتماعي في قضايا تمس بصورة مباشرة مصالح الفئات التي من المفترض أنها تمثلها، فلم نسمع عن أي خطة أو برنامج بديل من السياسات الاقتصادية والتعليمية والصحية التي تنفذها السلطة! بل إن حتى المنظمات الجماهيرية، المتحولة إلى منظمات غير حكومية، وهي صنّعة اليسار وإحدى فضائله السابقة، تحولت إلى أداة لهدر المال على نخبها، من خلال افتعال برامج وألويات خارجة عن الحاجات الاجتماعية الملحة وضرورتها، كما أنها لم تفلح إلا في إضعاف أحزابها السياسية وفي تشويه العمل الاجتماعي والتطوعي، والحيلولة دون تحويل أي كفاح اجتماعي إلى كفاح سياسي.

اليسار والعلاقة مع حركة "فتح"

اتخذت علاقة اليسار بحركة "فتح" تعرجات

والاجتماعية! وهذه المعادلة المعقدة هي الوليد الشرعي لوضع معقد تتداخل فيه متطلبات التحرر الوطني بالبناء الاجتماعي، وليس هناك أدنى شك في أن حركة "فتح" تستفيد من هذه المعادلة لمصلحة تجاوز أي مخاطر ربما تنجم عن اليسار الفلسطيني. أما المفاجأة الكبرى، إن شئتم، فجاءت من حركة "حماس" التي دكت سلطة "فتح" غير عابئة بالنتائج المترتبة على سلوك كهذا، وخصوصاً من جهة إضراره بالنضال الوطني التحرري، وهذا مكر التاريخ!

اليسار والعلاقة مع "حماس"

بقيت حركة "حماس" حتى الانتخابات التشريعية الثانية تؤدي دور المعارضة الفاعلة بامتياز، والقادرة في الوقت ذاته على خلط أوراق اللعبة على الصعيد الفلسطيني، مستفيدة إلى الحد الأقصى من تدهور الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ومن هزيمة مشروع "التسوية التاريخية" التي أعلنت نفسها في الانتفاضة الثانية. فإذا كانت حركة "حماس" أدت بجدارة دور "الضحية" لأجهزة الأمن الفلسطينية والإسرائيلية منذ قيام السلطة حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، فإنها، بمشاركة نشاطها في الصدام العسكري، ولا سيما العمليات "الاستشهادية" ضد إسرائيل، بدت القوة الأكثر شعبية واحتراماً في الأوساط الجماهيرية التي رأت فيها قوة صاعدة وقوية يمكن أن تشكل بديلاً من مشروع حركة "فتح" التي فشل "مشروعها السياسي"، وفشلت في إدارة حياة المجتمع الفلسطيني. أما اليسار المثقل بـ "أخلاقيات وعلم الجمال الوطني" فتحول، أيضاً، وتحت ضغوط الشعبوية، إلى محايد أو حليف لـ "حماس" في طريقة إدارة الصراع مع الاحتلال في الانتفاضة الثانية. وحتى حركة "فتح" راحت تحاكي الأساليب ذاتها لحركة "حماس"، وخصوصاً استهداف

انتشار جيش الاحتلال في الضفة الغربية، ثم انخرط في السلطة، وبقي فيها حتى انهيار حكومة "الوحدة الوطنية" التي تألفت عقب الانتخابات التشريعية الثانية بقيادة "حماس"، بينما اشتركت الجبهة الديمقراطية في حكومة تصريف الأعمال الحالية في الضفة الغربية. لقد بقيت علاقة معظم اليسار بحركة "فتح" علاقة متذبذبة تطغى عليها متطلبات مرحلة التحرر الوطني، تارة، ومصالح حزبية مباشرة، تارة أخرى. وبهذه العلاقة المتأرجحة فقد اليسار قدرته على أداء دور معارض بارز ووازن لحركة "فتح"، وصار في نظر الشارع جزءاً من ماكينة السلطة حتى وهو خارجها!! وبهذا، ترك لحركة "حماس" أن تحتل مساحة المعارضة بالكامل. وساهم هذا الفشل وسوء الإدارة اللذان نجما عن حركة "فتح" وسلطتها، في تقوية حركة "حماس" التي وجدت نفسها في موقع مثالي آمن لها انتصاراً كاسحاً في الانتخابات التشريعية الثانية، ثم استيلاء كبيراً على السلطة. وهذا القصور الذاتي للياسر في مواجهة مهماته ليس ذاتياً فحسب، بل هناك، أيضاً، عامل موضوعي آخر ومؤثر، لا يكتمل المشهد من دون، وهو تحول العمل السياسي والجماهيري إلى عمل مكلف لا يمكن للياسر أن ينافس فيه قوتين بارزتين، الأولى تنكئ على مقدرات البلد والمانحين، أي حركة "فتح"، والأخرى تتلقى دعماً هائلاً وثابتاً من جهات إقليمية ودولية لم تعد خافية على أحد، أي حركة "حماس".

إن استمرار التداخل في وظيفة حركة "فتح" كحزب للسلطة، وكقائد للتحالف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية يلقي بمسؤوليات مركبة ومتناقضة على قوى اليسار. فلا يمكن للياسر أن يعلن حالة قطيعة مطلقة مع حركة "فتح"، ولا يمكنه كذلك التحالف معها في إطار استمرار العقلية ذاتها لقياداتها، لأنه سيتحمل تبعات مضره بصورته وبمكانته السياسية

التي تعانيها الحالة الفلسطينية الراهنة، فإن مهمة التغيير ليست مستحيلة، وإن بدت في غاية الصعوبة. ومن أجل تلمس الطريق في اتجاه التغيير، فإن علينا، بدايةً، أن نقرّ بأن استمرار المشكلة الفلسطينية وطنياً، وعدم حلها، وتعدد السيناريوهات الراهنة لهذا الحل، ستقرر، أساساً، وجهة التغيرات والتطورات اللاحقة للمسألة الفلسطينية برمتها. فلا يمكن لقوى اليسار، والأمر كذلك، أن تنشغل بالكامل بتغيير المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني من دون أن تلقي بثقلها لحسم طبيعة الكيان الفلسطيني ومستقبله. فالصراع الدائر اليوم على الصعيد الفلسطيني - الإسرائيلي سيقدر بشكل جذري وجهة هذه النضالات وجدواها.

اليسار واستعادة دور المنظمة ومكانتها

على الرغم من ضعف اليسار وقلة نفوذه، فإن المشكلة لا تكمن في غيابها عن الحراك السياسي الوطني العام، والمتعلق بشكل الحل النهائي مع إسرائيل، وإنما في استغراقه الكامل في هذا الحراك، وسط تجاهل شبه كامل لحاجات المجتمع الفلسطيني، وللإشكاليات الناجمة عن أداء السلطة. وفي إمكان اليسار أن يكون أكثر فاعلية في التأثير في المنحيين الوطني والاجتماعي، ذلك بأنه في المنحنى الوطني ما زال يشكل ثقلاً تمثيلاً معقولاً في مؤسسات م.ت.ف. وفي اللجنة التنفيذية تحديداً، كما أنه، وبالتعاون مع بعض الشخصيات المستقلة في هذه الهيئة، يستطيع هز العصا في وجه الاستهتار المتواصل باللجنة التنفيذية وطبيعتها التمثيلية، فضلاً عن أن في وسعه، وبقليل من الجهد والمواقف المبدئية، أن يحدث تغييراً تراكمياً لمصلحة استعادة دور المنظمة ومكانتها، أكان ذلك من حيث قدرتها على

المدنيين داخل إسرائيل! وتحت وقع الدموية الإسرائيلية غير المسبوقة "توحد" الجميع بصورة فعلية تحت مظلة حركة "حماس"، وما زلنا نذكر كيف كان يمشي الجميع، بمن فيهم قادة اليسار، تحت لافتات "حماس" وشعارات "خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود". فليس مفاجئاً والأمر كذلك أن تسقط السلطة في حضان "حماس" كثرمة ناضجة تماماً. واليوم، وبعد أكثر من ثلاثة أعوام ونصف عام على انقلاب "حماس" في قطاع غزة، ما زالت الحركة الوطنية، وفي مقدمها اليسار، عاجزة عن تلمس دورها في مكافحة الانقسام السياسي وسياسة حركة "حماس" المعادية للديمقراطية والحريات العامة، إذ ما زالت الحركة الوطنية أسيرة عادات ثبت عدم صلاحيتها وقدرتها على التأثير في مجريات الأمور، وخصوصاً أن حركة "حماس" أثبتت بالملمس أنها حركة إقصائية ومعادية للقيم التي يتبناها اليسار. لقد اقتصرت مهمة اليسار، حتى اللحظة، على دور الواعظ لحركة "حماس" بشأن مخاطر سلوكها الوطني والاجتماعي، بينما الحركة ماضية في تأسيس "إمارتها" التي ترى في كل مظهر من مظاهر الحريات السياسية والاجتماعية ضلالة كبيرة!! إن حركة "حماس" التي استفادت إلى الحد الأقصى من تردد وعجز الحركة الوطنية للظفر بالسلطة، لا يمكنها التراجع من دون عمل تراكمي وجاد، يجعل بقاءها في السلطة أمراً مكلفاً جداً. إننا بحاجة إلى ما يشبه التأسيس لحالة عصيان مدني متدرج ومتواصل، هدفه النهائي الوصول إلى ما يشبه مواصفات الوضع الثوري، أي وضع تعجز فيه "حماس" عن القيادة.

مقدمات للنهوض

على الرغم من التعقيدات الهائلة والمركبة

الفلسطيني عادات الكوتا المعدة سلفاً، والتي تؤمّن لحركة "فتح" هيمنة أوتوماتيكية على هذه الهيئات والمؤسسات، وتكرس فقدان الاحترام والثقة بهذا اليسار و"تميزه" لدى الفئات الاجتماعية التي يحمل لواء مصالحها. والأمر نفسه ينسحب على المشاركة السياسية في السلطة الفلسطينية، لأن ضرورات التحالف والصراع داخل منظمة التحرير لا تنطبق على السلطة التي أنيطت بها مهمات إدارة حاجات السكان الفلسطينيين الخاضعين لسلطتها، والتي تمثل، بوجهتها العامة وأدائها، فلسفة "فتح" في بناء الدولة، إن كان ثمة فلسفة أساساً. وهنا يجب أن يتبلور الجهد اليساري بتقديم بدائل ملموسة ومعلنة في جميع قضايا المواطنين وحاجاتهم، بما في ذلك تجنيد ضغط، وقيادة معارك اجتماعية مكشوفة ومبدئية ضد سياسة السلطة في هذا القطاع أو ذاك. وفي إطار هذه المعارك السياسية والاجتماعية، يمكن أن يظفر اليسار بوحدته، وأن يتملى هويته الفعلية باعتباره قوة فاعلة ومؤثرة في مجرى الصراع الوطني والاجتماعي. ■

اتخاذ القرارات في شأن المسألة الوطنية، أم بمراقبة السلطة وأدائها. و"فتح" وقيادتها تعرفان أن منظمة التحرير الفلسطينية هي آخر ما تبقى من بنى مركزية وشرعية، وأنه لا يمكنهما المجازفة بتفكيكها أو نقض شرعيتها، ولا سيما وسط تعرض المنظمة لحملة واسعة ومتنوعة من الانتقادات تصل أحياناً إلى إيجاد بدائل منها، بذرائع منها الصحيح ومنها المغرض.

ولا يمكن أن تأكل حركة "فتح" باعتبارها القوة المسيطرة في المنظمة والسلطة الكعكة، وتترك للآخرين الفتات. وبما أن م.ت.ف. هي الإطار الشرعي للحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تقتضي دواعي التحرر ضرورات الصراع في داخلها، وليس من خارجها، فإن هذا الأمر يجب ألا ينسحب على الهيئات والمؤسسات الشعبية والنقابية، وخصوصاً بعد أن تبدلت وظيفة هذه الهيئات والمؤسسات من دورها الوطني العام إلى دور اجتماعي ونقابي واجب، جزاء قيام السلطة الفلسطينية وبروز مصالح وتناقضات ذات طبيعة اجتماعية ومطلبية. ومن البديهي، والأمر كذلك، أن يهجر اليسار

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

أمكنة صغيرة وقضايا كبيرة

ثلاثة أحياء فلسطينية في زمن الاحتلال

تأليف

لميس أبو نحلة

رلى أبو دحو

بني جونسون

ليزا تراكي

جميل هلال

أميرة سلمى